ST

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ST/SG/AC.6/1997/L.10
7 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمانة العامة

فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

الاجتماع الثالث عشر

٢٧ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧

إقامة مركز لتبادل المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

تقرير أعدته الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الولاية	١ - ٥	٢
ثانيا	- إقامة مركز تبادل المعلومات	٦ - ١٠	٣
ثالثا	- المستفيدون	١١ - ١٤	٥
رابعا	- الشبكات	١٥	٦
خامسا	- الموارد	١٦	٦
سادسا	- النتائج	١٧ - ١٨	٧

160597 160597 97-12137

أولا - الولاية

١ - منذ إنشاء برنامج الإدارة العامة، قامت الأمم المتحدة باستمرار، بصفة أو بأخرى، بدور مركز لتبادل المعلومات والبحث في مجال الإدارة العامة. ويتبين من تاريخ ولايات الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية أن المواضيع الأساسية لجهود الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة كانت منذ بدايتها، وينبغي أن تظل، تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء في مجالين عريضين هما: (أ) انتاج المعلومات والخبرات ونشرها؛ و(ب) وتصميم أفضل النظم والممارسات وأنسبها، عند الطلب. وبقيام الأمم المتحدة بوظيفة مركز لتبادل المعلومات والبحوث في الإدارة العامة، فإنها قد أدت بجدارة تلك الولايات العامة.

٢ - ويتمثل غرض برنامج الإدارة العامة في مساعدة الحكومات على تحسين نظم الإدارة العامة والمالية العامة من خلال انتاج المعلومات والخبرات ونشرها وتصميم أفضل النظم والممارسات وأنسبها. وفي قرارها ٢٢٥/٥٠، أكدت الجمعية العامة من جديد ولاية البرنامج ووافقت على توصية الأمين العام (انظر الفقرة ١٤٢ من الوثيقة A/50/847-E/1996/7) الداعية إلى إعطاء أولوية عليا إلى تنشيط مهمة جمع وتبادل المعلومات. وفي الفقرة ١٣ من القرار ٢٢٥/٥٠، سلّمت الجمعية العامة أن على الأمم المتحدة أن تركز أنشطتها على المجالات الأساسية للإدارة العامة وأن تقوم بهذه الأنشطة عن طريق "تيسير إمكانية الحصول على المعلومات في مجال الإدارة العامة". وباختصار، أن تعمل كمركز بارز لتجميع المعلومات وتبادلها بشأن جميع القضايا ذات الصلة المتعلقة بالقطاع العام والمالية العامة.

٣ - وقد أتاحت الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية المنتدى والأداة اللازمين لتنشيط مهمة جمع وتبادل المعلومات. وخلال المناقشة العامة التي جرت أثناء الدورة، شدد ممثلو الدول الأعضاء بكل وضوح على أهمية مهمة من هذا القبيل مؤكدين أن خدمة من هذا النوع يمكن أن توفر منهاجا عالميا لتبادل الخبرات الوطنية ووديعا عالميا للمعلومات الابتكارية في جميع قطاعات الإدارة العامة. ودعا الممثلون إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إيصال المعلومات والخبرات التقنية في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة. وأكد كثير منهم على أهمية دور الأمم المتحدة كمنسق وميسر لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة. وتتمثل روح الأمم المتحدة بأجلى معانيها، حسب قول أحد ممثلي الدول الأعضاء، عندما تعمل كمنتدى دولي لتبادل الخبرات. واستشهد الممثلون بدور الأمم المتحدة التقليدي كوديع عالمي للمعلومات الابتكارية المتعلقة بقضايا القطاع العام، وأكدو أنه من أجل قيام الأمم المتحدة بولايتها على نحو فعال، لا ينبغي تنشيط دورها كمركز لتبادل المعلومات فحسب بل وتعزيزه أيضا كي يعكس زيادة الطلب على المعلومات والانتفاع من التكنولوجيا الحالية للوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء.

٤ - وتمشيا مع الاتجاهات الراهنة وأوجه التقدم الحالية في مجال تكنولوجيا المعلومات، سلمت الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٢٥/٥٠ بالحاجة لأن تضطلع الأمم المتحدة بأنشطتها الأساسية من خلال "تجميع المعلومات وتيسير إمكانية الحصول عليها في مجال الإدارة العامة، وتشجيع التدريب والأبحاث في

مجال الإدارة العامة والمالية العامة على جميع المستويات، والدعوة وتبادل التجارب والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ...". وقد أوصى الأمين العام في تقريره المتعلق بالإدارة العامة والتنمية (A/50/847-E/1996/7، الفقرة ١٤٢) بأن تعزز الأمم المتحدة "دورها كوديع مركزي للمواد والتقارير ووسائل تخزين المعلومات غير المطبوعة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية في العالم بأسره، بما في ذلك القيام ببحوث نشطة عن أفضل الممارسات". وأوصى كذلك "أن يصبح برنامج الأمم المتحدة مركزا لجمع وتبادل جميع المواد المتعلقة بالموضوع، باستخدام أحدث التكنولوجيات، على أن تكون وصلة الاتصال سهلة الاستعمال لمقدمي المعلومات ومستعمليها، مع ربطه بالشبكات المهتمة بالموضوع، والاهتمام القوي بتقديم الخدمات والعمل كحافز على إقامة شبكة من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المهتمة بهذه المسائل" (المرجع نفسه).

٥ - وهذه التكنولوجيا الأخيرة تشمل وصلات الكترونية عالمية مثل الشبكة العالمية (ويب) والشبكة الدولية (انترنت). ومنذ عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، ازدادت مواقع الحكومات لوحدها على الشبكة العالمية (ويب) خمسة أضعاف، ووفقا لتقرير صادر مؤخرا عن الأمم المتحدة عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/51/873)، تضاعف الاهتمام "بصفحة استقبال الأمم المتحدة" على الشبكة أربعة أضعاف خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧، أي بلغ ما يزيد عن ١١ مليون زيارة موقع أو "اتصال محرز" في الأسبوع. غير أن الأمم المتحدة على دراية تامة بتكنولوجيا المعلومات من النقيضين كليهما. ففي حين تواصل المنظمة الانتفاع من أوجه التقدم المحرزة في تكنولوجيا المعلومات من جهة فإن هذه الفترة الانتقالية لم تخل من تحدياتها من جهة أخرى.

ثانيا - إقامة مركز تبادل المعلومات

٦ - سيظل الالتزام الرئيسي لمركز تبادل المعلومات يتمثل في مواصلة العمل كقسم لتبادل المعلومات يسهل نشر الخبرة التقنية والبحث والتنمية وتحسين إمكانية إدخال أحدث ما توصل اليه العلم من اتجاهات وأفكار في جميع مجالات الإدارة والمالية للقطاع العام. وسيواصل مركز تبادل المعلومات الاضطلاع بهذه الانشطة بروح التعاون السائدة في الأمم المتحدة والمحافظة على جوهر قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ وتحسين نشر برنامج الإدارة العامة والتنمية.

٧ - وسيقوم مركز تبادل المعلومات الذي تديره شعبة شؤون الادارة السليمة والادارة العامة والمالية العامة التابعة لادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، بموارده وخبراته التقنية المتاحة، بتوسيع قدرة البرنامج على النهوض بأفضل الممارسات والطرق الابتكارية في شؤون الادارة والمالية للقطاع العام. وسيواصل مركز تبادل المعلومات نشر المعلومات وتبيان الاتجاهات الجديدة وتقوية العلاقات الأساسية بين الادارة العامة والتنمية والتمسك بالجودة الرفيعة كالتزام مستمر والامتثال بمبادئ الانفتاح والشفافية والشمول العالمي.

المسؤوليات

٨ - ستتمثل المسؤولية الرئيسية لمركز تبادل المعلومات، عن طريق موارد شعبة الادارة السليمة والادارة العامة والادارة المالية، في العمل كمقسم لتبادل المعلومات المتعلقة بجميع قضايا القطاع العام ذات الصلة. وهذا لا يعني تقديم معلومات عند الطلب فحسب وإنما جمع معلومات عن طريق الوسائط الالكترونية وغير الالكترونية لأغراض توزيعها. وفي الحالات التي يكون فيها الطلب خارج نطاق مهام مركز تبادل المعلومات، سيتصرف المركز كدائرة إحالة. وسيتسم المركز بالشمول العالمي من خلال انتفاعه بتكنولوجيا المعلومات الحالية والمقبلة وبالنظر لقيام الشعبة بصونه وإدارته مركزيا. ويستطيع من خلال تواجده المباشر على الشبكات الالكترونية، أن يدخل مفهوم "المكتبة الافتراضية". وتتمتع المكتبة الافتراضية بإمكانية غير محدودة فيما يتعلق بحجم ومحتوى وقيمة البيانات. وستشكل حسب احتياجات الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى والأمم المتحدة.

٩ - وسيتولى مركز تبادل المعلومات، على وجه التحديد القيام بالمهام التالية:

(أ) إتاحة جميع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج الادارة العامة والادارة المالية، بالشكلين الالكتروني والمطبوع على السواء. وتشمل هذه الوثائق تقارير الأمم المتحدة، والمنشورات الحالية للادارات، واللمحات العامة الادارية للبلدان، وتاريخ المشاريع وتحليلها، ونواتج المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات؛

(ب) إتاحة إمكانية وصول سهلة الاستعمال للمعلومات الخارجية من قبيل قواعد البيانات، والبحوث المتعلقة بأفضل الممارسات وأحدث ما توصل اليه العلم، وتوفير صلة وصل مع سائر المنظمات العاملة في ميدان الادارة العامة مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي والجماعة الأوروبية، والوصول الى صفحات الاستقبال لحكومات الدول الأعضاء، والى الهيئات الأكاديمية؛

(ج) عقد "مؤتمرات واجتماعات ومنتديات" دورية مباشرة على الشبكات الالكترونية. فمناسبات من هذا النوع، مثل المؤتمر الالكتروني المباشر المقبل المعني "بأنظمة نهاية الأسبوع لادارة المالية العامة: حلول لزيادة الشفافية والمساءلة" تتيح المجال لاستخدام التكنولوجيا الالكترونية المباشرة لوصل عدد من الخبراء والمهنيين والاكاديميين، الكترونيا، لبحث مسألة محددة بكلفة زهيدة جدا بالمقارنة مع تكاليف عقد مؤتمر كامل. ويمكن إحالة نتائج المداولات، الكترونيا، إلى جميع المشتركين وإتاحتها أيضا على الشبكة العالمية (ويب)؛

(د) تقديم خدمات استشارية - تضيف تكنولوجيا المعلومات الالكترونية الحالية بعدا جديدا إلى الدور التقليدي لتوفير الخدمات الاستشارية. فالوصلات الالكترونية، على سبيل المثال، تسهل إلى حد كبير المشاريع المشتركة، كما هي الحال الآن في "مشروع تكاليف الانتخابات وإدارتها" الذي تنفذه الادارة بالاشتراك مع "المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات" و "المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية".

ويأتي بضمنها أيضا (أ) قواعد بيانات تتضمن قائمة بأسماء الخبراء في ميدان الادارة العامة، ومقالات ومنشورات، ومجلات، والأسئلة التي تثار بكثرة؛ و (ب) دعم تقني مباشر، يشمل خدمات مستشارين تقنيين ومساندة تقنية مباشرة، ولوحات لإعلان النشرات والرسائل لتوفير إجابات مباشرة وسهلة الوصول على الأسئلة المثارة وحلول للمشاكل المطروحة؛ و (ج) توفير إمكانية تطوير قدرات البلدان النامية على الوصول إلى مركز تبادل المعلومات وتقديم الدعم السوقي لها، وذلك في شكل:

'١' مشاريع الدعم والتطوير التقني - يمكن أيضا من خلال مركز تبادل المعلومات تطوير إمكانية وضع مشاريع تزيد من قدرة تكنولوجيا المعلومات في البلدان التي تحتاجها لإقامة وصلة مع مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بنظام المعلومات الادارية. ويمكن الاضطلاع بذلك على مستويات مختلفة من المشاريع تتراوح من التطوير الكامل لقدرة من هذا النوع إلى تقديم الدعم التقني على صعيدي الميدان وصعيد الشبكة العالمية (ويب)؛

'٢' مشاريع لتطوير القدرة التقنية - يمكن إيفاد إخصائي معلومات من الادارة حيثما لزم الأمر للمساعدة في إقامة مراكز معلومات على نمط مركز تبادل المعلومات؛

'٣' مشاريع الدعم التقني - يمكن الاستفادة من خدمات إخصائي معلومات أو خبير استشاري لاعطاء فكرة عن مركز المعلومات التابع للادارة وتدريب الموظفين على استخدامه؛

'٤' إتاحة الدعم داخل المركز عن طريق الوسائل المتاحة في موقع الشبكة العالمية (ويب)

١٠ - وثمة مهمة أخرى لمركز تبادل المعلومات وهي العمل "كمختبر افتراضي" لاستحداث أفكار جديدة وتجريبها والتشجيع عليها في ميدان إدارة القطاع العام مما يفتح الطريق لأفضل الممارسات الابتكارية ويمهد دخولها إلى القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يتمتع مختبر القطاع العام بالقدرة على "اختبار" أو تجريب نماذج أولية لمبادرات ابتكارية وجديدة؛ وعليه أن يستكشف ويجرب طرقا جديدة وراديكالية للقيام بالأعمال وأن يقدم هذه الأفكار والدروس المستخلصة إلى الحكومات. وستقام "بيئة افتراضية" حيثما توجد حرية للتجريب وإظهار النتائج الابتكارية. (يمكن وضع برنامج بالاشتراك مع الدول الأعضاء). كما يمكن توزيع محصلة تلك النتائج.

ثالثا - المستفيدون

١١ - ستتاح إمكانية الوصول إلى مركز تبادل المعلومات لكل من يملك قدرة الكترونية على القيام بذلك. غير أن المعلومات لن تكون مقصورة على الإيصال الالكتروني لوحده. إذ سيتم تطوير نواتج مطبوعة جديدة في الوقت الذي سييسر فيه نشر النواتج الموجودة واتاحتها بسهولة.

١٢ - ويأتي في مقدمة من يراد إفادتهم على وجه الخصوص الدول الأعضاء والحكومات والوكالات الحكومية والمسؤولون الفنيون في القطاع العام ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والأفراد.

١٣ - والفائدة الواضحة للعيان التي تحصل عليها الدول الأعضاء بوجه خاص من مركز تبادل المعلومات هي أنه يوفر لها طريقة جديدة وكفؤة وفعالة من حيث التكاليف للحصول على أشمل المعلومات وأحدث ما توصل عليه العلم فيما يتعلق بالقطاع العام فضلا عن تمكينها من الاستفادة من نهج جديد للمساعدة التقنية في شكل أداة تشخيص الكترونية مباشرة. وسيكون في متناول أناملها، بكل معنى الكلمة، وصلة عالمية لقواعد البيانات الأساسية والكثيفة. وهذا يتيح للدول الأعضاء استخدام الموظفين استخداما أكفأ وتخصيص الموارد بشكل فعال من حيث التكاليف.

١٤ - ومع مرور الوقت، ستظهر فوائد عديدة أخرى من مركز كامل لتبادل المعلومات. وفي جملة الفوائد الحالية: إمكانية الوصول إلى أحدث ما توصل اليه العلم في مجالات شؤون الإدارة السليمة والإدارة العامة والمالية العامة؛ وقدرة كبيرة على الاتصال عن طريق النشر المنتظم والمستمر للمعلومات والخبرة التقنية والخدمات؛ وتعاون مستمر مع سائر الشبكات والموارد وكيانات القطاع العام.

رابعا - الشبكات

١٥ - لا يعمل مركز فعال لتبادل المعلومات كوديع للمعلومات فحسب وإنما يعمل كمركز تنسيق للمستفيدين منه أيضا. ومن شأن وجود كيان مركزي أن يسهل إلى حد كبير نقل المعلومات. وتعتبر المكتبات التقليدية مثالا ماديا واضحا، في حين تعتبر "شبكات خدمة الحاسوب" الموجودة على الشبكة العالمية ويب من قبيل "نت إسكاب" مثالا إلكترونيا. ومع توفر تكنولوجيا المعلومات الحالية، يوجد بالفعل الهيكل الأساسي اللازم لدعم شبكة معلومات الكترونية قوية. وترتبط هذه الشبكة مع مركز تبادل المعلومات التابع للأمم المتحدة ومع المنظمات الأقاليمية والإقليمية والوطنية وأعضاء منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات. وسيؤدي وجود شبكة من هذا القبيل بالتأكيد إلى تعزيز العلاقات القائمة مع هذه المنظمات. وينبغي أن تكون مساعدة هذه المنظمات أو توفير الدعم لها للإنضمام إلى الشبكة أحد جوانب البرنامج. وإن وجود قدرة محسنة من هذا النوع لدى الشبكات يمكن أن يفيد الدول الأعضاء عن طريق الاستخدام الفعال والكفؤ لموارد الأمم المتحدة الحالية وموارد المنظمات الأقاليمية والإقليمية والوطنية المنتسبة بالفعل لمنظمة الأمم المتحدة.

خامسا - الموارد

١٦ - ما برحت الأمانة العامة للأمم المتحدة تطور مركز تبادل المعلومات عن طريق الموارد المتاحة من الميزانية العادية. وتتطلب إقامة مركز موسع كامل لتبادل المعلومات يوفر الخدمات الكاملة المتوخاة في هذا

المشروع، ويستخدم تكنولوجيا المعلومات الجديدة ويدعم برنامج الإدارة العامة والدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠، تتطلب استكشاف سبل جديدة لتكملة الموارد المتاحة حاليا. ومن بين الخيارات المعروضة ما يلي: (أ) تبرعات من الدول الأعضاء المهتمة من خلال إنشاء صندوق استئماني لأنشطة مركز تبادل المعلومات؛ و (ب) وضع برامج للتمويل الذاتي من أجل توفير خدمات المعلومات لتلبية الطلبات التي تقدمها دول لا تتمتع بمركز العضوية؛ و (ج) تبرعات عينية عن طريق القطاع الخاص.

سادسا - النتائج

١٧ - بدأت الأمم المتحدة النصف الثاني من قرنها تماما مع تصاعد الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ويجري جمع المعلومات حاليا ونشرها بسرعة تكاد تقارب سرعة الضوء نفسه. وأدت أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات، وبخاصة التقدم المحرز في مجالات الالكترونيات الدقيقة وتحويل المعلومات إلى بيانات رقمية إلى تغيير الطريقة التي يؤدي بها المجتمع المدني حاليا وظائفه. ويعمل عدد متزايد من البلدان على إصلاح نظمه للإدارة العامة واعتماد نهج تشجع على انتهاج الإدارة السليمة من أجل تقديم خدمات أفضل إلى مجتمعاتها المدنية. وهذه المبادرات تجعل الحاجة إلى إقامة مركز لتبادل المعلومات يكون شاملا وقادرا على الاستجابة الكاملة أمرا أساسيا.

١٨ - وقد تبين بجلاء الموقف المؤيد الذي أبدته الدول الأعضاء بشأن مسألة مركز تبادل المعلومات خلال الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية، وتعزز ذلك الموقف بالقرار ٢٢٥/٥٠. وجاء هذا في أعقاب توصيات الاجتماع الثاني عشر للخبراء المعنيين ببرنامج الإدارة العامة والمالية العامة (A/50/525-E/1995/122) بأن تحسن الأمم المتحدة قدرات مهمتها كمركز لتبادل المعلومات ببذل جهد مستمر لتحسين الأداء في القطاع العام. وقد أحرز بالفعل تقدم في هذا المجال، وفق ما هو مبين في هذه الوثيقة. وسيكون من المفيد جدا تصديق الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء في هذا الصدد.

- - - - -